



كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئينتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥١/اتحادية/تميز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢١/٨/٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز- المدعى عليه - / وزير الدفاع / إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي علي عبد الكريم شهاب .

التميز عليه - المدعى - / محي الدين ابراهيم إسماعيل .

الإدعاء

ادعى المدعى (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري ان المدعى عليه /إضافة لوظيفته أصدر الأمر الوزاري المرقم (١٠٥) في ١٢/٢/٢٠٠٧ والذي أعيد بموجبه الى الخدمة برتبة مقدم ، وانه قد اعترض على هذا الأمر لعدم احتساب كامل خدمته وبعد إعادة التحقق من صحة احتساب خدمته من قبل لجنة التحقق في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تم تصحيح احتساب خدمته بموجب الأمر الوزاري المرقم ١٠٨ في ٢٤/٢/٢٠٠٩ الذي تم بموجبه ترقبته الى رتبة لواء دون منحه فروقات الراتب بين الرتبتيين للمدة بين الأمرين الوزاريين (١٠٥) في ١٢/٢/٢٠٠٧ و (١٠٨) في ٢٤/٢/٢٠٠٩ كما لم يتم احتساب الخدمة لأغراض العلاوة والترقيع والترقية للفترة ما بين الأمرين الوزاريين . تظلم المدعى أمام المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٩ وسجل تحت الواردة (٨٢٩٤) ولم يبت بالتظلم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢/٩/٢٠٠٩ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١١ وبعدد اضبارة (٢١٣/ق/٢٠٠٩) للحكم بإلزام المدعى عليه/إضافة لوظيفته بصرف فروقات الراتب للمدعى بين رتبة مقدم ورتبة لواء للفترة من ١٢/٢/٢٠٠٧ ولغاية ٢٤/٢/٢٠٠٩ . طعن التميز(المدعى عليه) // إضافة لوظيفته بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلاحته التمييزية المؤرخة ١٢/٦/٢٠١١ طالبا نقضه للأسباب الواردة فيها .

كوٲ ماري عيراق



جمهورية العراق

داد كاي بالآي ئيتتياحي

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥١/اتحادية/تمييز/٢٠١١

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه غير صحيح ومخالف للقانون ، ذلك لان الطعن بالقرار الإداري يستلزم التظلم منه قبل إقامة الدعوى لدى من اصدر القرار الإداري المطعون فيه ، وعلى الجهة الإدارية البت بالتظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل التظلم لديها ، وعند عدم البت في التظلم او رفضه تقوم محكمة القضاء الإداري بتسجيل الطعن لديها . وحيث ان المميز عليه (المدعى) قدم التظلم وسجله بسجل الواردة برقم (٨٢٩٤) في ٢٦/٧/٢٠٠٩ بواسطة دائرة شؤون المحاربين ولم ينتظر البت بالتظلم وإنما سحبه وقدمه للمحكمة فيعتبر الطاعن المدعى وكأنه لم يقدم التظلم لأنه لم يتح للمطعون ضده البت بالتظلم لا صراحةً ولا حكماً ولأنه خالف نص المادة (٧/ثانياً/و) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ ، ولان الطاعن أقام الدعوى قبل التظلم من القرار المطعون فيه ، وعليه قرر نقض الحكم المميز وإعادة الاضبارة الى محكمتها لأتباع ما تقدم على أن يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في

٢٠١١/٨/٢١

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندى

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن